Abdelmajid SKHAIRI¹

**PUBLIC EDUCATION AND LANGUAGE WAR IN MOROCCO
PROBLEMATIC AND STAKES**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.7-3.13>

Research Article

Received:

08/07/2021

Accepted:

16/07/2021

Published:

01/09/2021

This article has been
scanned by **iThenticat**
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

The public debate on the language of instruction in public education in Morocco was characterized by intellectual and political confrontations that affected the linguistic issue, identity, public education crisis and other issues. It has concentrated on two main streams, one of which fiercely defends the policy of Arabization, and another believes that this policy, in particular, is first and foremost responsible for the failure of the educational system and the deterioration of its quality. These political and ideological confrontations are a continuation of a long-standing struggle between conflicting choices in the field of linguistic politics, which have extensions and roots in the field of the general ideological struggle between the approaches and trends that used to enter battles over the nature of Social projects, and to determine the type of cultural references that are assigned to .

This study attempts to help the reader learn more about "language war" by retrieving the most important arguments that were faced , and clarifying the ideological and political stakes involved in the raging debates about linguistic policy and managing its current crisis in Moroccan public education.

Key words: Linguistic Policy, Linguistic Market, Language War, Public Education, Identity, Arabization, Language of Instruction.

¹ Dr. , Ministry of National Education, Morocco, skhairiabdellajid@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0003-4557-932X>

التعليم العمومي وحرب اللغات بالمغرب إشكالات ورهانات

عبد المجيد السخيري²

الملخص

تميز النقاش العمومي حول لغات التدريس بالتعليم العمومي في المغرب بمواجهات فكرية وسياسية طالت المسألة اللغوية والهوية وأزمة التعليم العمومي وغيرها من القضايا، وقد تركزت بين تيارين أساسيين، أحدهما يدافع بشراسة عن سياسة التعريب، وآخر يرى أن هذه السياسة بالتحديد هي المسؤولة أولاً وأخيراً عن فشل النظام التعليمي وتراجع جودة العرض التربوي. وما دار في إطار هذه المواجهات من معارك سياسية وإيديولوجية ليس سوى استمرار لصراع قائم منذ زمن بعيد بين اختيارات تتضارب في حقل السياسة اللغوية، لها امتدادات وجذور في حقل الصراع الإيديولوجي العام بين تيارات واتجاهات اعتادت دخول معتركات المجابهة حول طبيعة المشروع المجتمعي، وتحديد نوع المرجعية القيمية والثقافية المسندة له. وتحاول هذه الدراسة تقريب القارئ من أجواء "حرب اللغات" من خلال استرجاع أهم الاطروحات التي تواجهها على أرضيتها، واستجلاء الرهانات الإيديولوجية والسياسية التي انطوت عليها السجلات المحترمة حول السياسة اللغوية وتدير أزمتهما الراهنة في التعليم العمومي المغربي.

الكلمات المفتاحية: السياسة اللغوية، السوق اللغوية، حرب اللغات، التعليم العمومي، الهوية، التعريب، لغات التدريس.

المقدمة:

بالمصادقة على القانون الإطار رقم 17.51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، بغرفتي البرلمان، قبل أزيد من سنة، وتنزيله إلى الجريدة الرسمية ليصير قانوناً ساري المفعول، يكون النقاش حول لغات التدريس في التعليم العمومي بالمغرب قد حُسم لصالح خيار "الفرنسة"، دون أن يعني ذلك أن المعارك التي اندلعت بين التيارين الرئيسيين في هذه المواجهة قد انتهت. ففي الواقع لا تزال السجلات والمواجهات متواصلة إلى يومنا رغم التراجع المسجل في مستوى الحدة، بل إن ما دار في إطارها من نقاشات متشنجة لا يعدو شوطاً من "حرب" مفتوحة بين اختيارات ورؤى ظلت تتضارب منذ عقود من الزمن في حقل السياسة اللغوية الرسمية، وتفسح في المجال لحركة استقطاب إيديولوجي بين ذات التيارات والاتجاهات الفكرية والسياسية التي اعتادت دخول معتركات المجابهة حول طبيعة المشروع المجتمعي، وتحديد نوع المرجعية القيمية والثقافية المسندة له. وفي هذه الحرب يتم توظيف كل الوسائل والمعاجم لتجيش العواطف الدينية أو توزيع الاتهامات بالعمالة لجهات خارجية، حتى أن بعض الأطراف لم تتورع في اللجوء إلى الاستخدام غير الأخلاقي للإشاعات، أو توظيف الخلفية الدينية لممارسة الضغط المعنوي على الخصوم والاستدراج العاطفي للناس إلى صفها، فكانت الغلبة في النهاية للأدلجة والتسييس الفج للنقاش، وبالتالي الابتعاد التام عن النقاش العلمي الهادئ والمسؤول، وهو ما أفسح المجال لكل أنواع التعصب والغلو والمزايدات الفارغة.

هذه الدراسة تسلط الضوء على أجواء "الحرب اللغوية" تلك وتسترجع أهم لحظاتها، وتقف عند الرهانات الإيديولوجية والسياسية التي تنطوي عليها السجلات المحترمة حول السياسة اللغوية وتدير أزمتهما الراهنة في التعليم العمومي المغربي.

سياق عودة النقاش حول لغات التدريس بالتعليم العمومي

شهد المغرب منذ أزيد من سنتين عودة قوية للنقاش والسجال حول الاختيارات اللغوية للبلاد، بعد دخول مشروع القانون الإطار المذكور أعلاه حيز التداول التشريعي بالغرفة الأولى للبرلمان، والذي تضمنت بعض مواد اقتراح العودة لاعتماد الفرنسية في تدريس المواد العلمية على غرار ما جرى به العمل قبل التعريب، ما أفرز تقاطباً حاداً بين اتجاهين ظلت المواجهة بينهما أحياناً غير معلنة، وهما الاتجاه "الفرنكوفوني"، الذي يرى في الفرنسية لغة الحداثة والانفتاح التي

² د. ، وزارة التربية الوطنية ، المغرب، skhairiabdellajid@gmail.com

سترق بأداء المنظومة التربوية والتعليمية وتؤهل الخريجين لولوج سوق الشغل، والاتجاه "التعريبي" الذي يرى في اعتماد اللغة العربية في جميع مراحل وأسلوك التعليم النظامي، كلفة تدريس المواد العلمية والأدبية، ما يستجيب لمبدأ الأمن اللغوي للمتعلم وانسجامه الهوياتي، فضلا عن أن الدستور المغربي ينص صراحة على ذلك. وإضافة إلى الاتجاهين السالفين، فإن ثمة اتجاه ثالث بات حاضرا بقوة تجسده "الحركة الثقافية الأمازيغية" يطالب منذ سنوات بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وإدماجها في جميع مجالات ومناحي الحياة العامة، بما في ذلك التعليم والإدارة، وبالتالي تصحيح السياسة اللغوية التي ظلت تشكو في مجال التعليم من تناقضات وغياب الانسجام بسبب وجود نظامين تعليميين متوازيين ومتنافسين، واحد تشغل العربية فيه مكانة اللغة الأولى، وآخر تهيمن فيه الفرنسية، وهو ما كان يكرس عدم تكافؤ الفرص بين مستعملي اللغتين على مستوى لوج سوق الشغل والمناصب العليا.

يبدو المغرب اليوم، في المشهد اللغوي العام، ساحة "فوضى لسانية" تترجمها التداخلات وتراكب استعمال اللغات المختلفة في قبل اللسان الواحد، كما يلاحظ ذلك في الأحاديث اليومية للشباب والمراهقين ونجوم الفنون الشعبية والحضرية، وفي الخطابات الإعلامية لمقدمي برامج المنوعات وحتى النشرات الاخبارية، وكذلك انتشار واسع لاستعمال خلطات لسانية تجمع بين العامية واللغات الأجنبية والعربية الفصحى في المنشورات والمدونات الإلكترونية. ويرى كثير من المتتبعين أن هذه "الفوضى اللسانية" تحمل في طياتها مخاطر تهدد الأمن اللغوي والثقافي للأمة المغربية، مثلما لا تخلو من إسقاطات سياسية برزت واضحة في سياق الحرب الإيديولوجية المندلعة بين تيارات فكرية وسياسية ومجتمعية حول لغات الهوية أو التدريس (Sefrioui et al., 2018).

السوق اللغوية والصراع من أجل البقاء والقوة

في محاضرة سنة 1978 بجامعة جنيف بسويسرا، عرض بورديو (1984) مفهوم السوق اللغوية على النحو الآتي: "هابيتوس لساني + سوق لغوية = عبارة، خطاب" (ص. 194). وقد عرفها بأنها شيء ملموس (حالة اجتماعية معينة) ومجرد في نفس الآن (قوانين متغيرة لتشكيل أسعار المنتجات اللغوية)، وهي المكان الذي تتشكل فيه أسعار المنتجات اللغوية المعروضة مما يصدر عن المتكلمين في اتجاه مخاطبين أو محاورين أو مستمعين يثمنون الخطاب بمنحه سعرا (Bourdieu, 1984). أي أن تقييم الأداء اللغوي لا يتوقف عند مستوى الأهلية والكفاءة، بل يتحدد بموجب قانون تشكيل الأسعار في السوق اللغوية، وهو ما يقود إلى استبدال مفهوم الكفاءة اللغوية برأس مال اللغوي، الذي هو "السلطة على آليات تشكيل الأسعار اللغوية، وعلى تشغيل قوانين تشكيل الأسعار تلك لفائدته واقتطاع فائض القيمة الخاصة" (Bourdieu, 1984, p. 124). ويسمح استخدام مفهوم السوق اللغوية، كما طوره وأشاعه بورديو، بتعقب آثار السياسات اللغوية في الحقل العام لتهيئة اللغات وتدير تنافسها وصراعاتها من جهة، وبيان ما يرتبط بهذه الآثار من جدلية الوعي الطبقي- الهوياتي بواقع السيطرة وصراع المجموعات من جهة ثانية. فالسوق اللغوية تتجلى في النهاية كمسرح للعنف الرمزي (Boukous, 1995) الذي تتبادل اللغات المتنافسة، أو تمارسه اللغة القوية والثمينة على باقي اللغات الأخرى المتدنية. ولعل إدراك رهانات السياسة اللغوية في أي بلد يستدعي وضعها في سياق التمثيل اللساني- المجتمعي حتى يتسنى فحص ما يتصل بثمين منتجات لغوية وتخييس أخرى من خلال اختيارات سياسية إرادية معينة، ذلك أن "لكل مجتمع لسانيات علاقاته للإنتاج" (Calvet, 1979, p. 58)، وأنه ليس ثمة وضع لغوي بحت أو خالص (Bourdieu, 1984)، ومن ثم تظهر الحاجة إلى اقتصاد للمبادلات الرمزية يضع ضمن أهدافه تطوير نظرية لعلاقات الإنتاج اللغوي، أو علما للغة ينصب على تحليل الشروط الاجتماعية لإمكانية الإنتاج والرواج اللغويين (Bourdieu, 1977)، وهو تماما ما ليس في متناول لسانيات خالصة مزعومة، أو فلسفة منطقية، أو حتى بوسع النحو التوليدي على الطراز التشومسكوي، أو علم لغة بنيوي على طريقة بينيفست أو جاكسون.

الحرب اللغوية والصراع من أجل المشروع

في كل نقاش حول المسألة اللغوية تتداخل أبعاد ومستويات مركبة، تمتد من المستوى اللساني والعلمي إلى الجوانب السياسية والإيديولوجية، ثم إلى ما هو هوياتي وأنتروبولوجي وثقافي.. إلخ، حيث تفرض مقاربتها أخذ هذه الأبعاد والمستويات في كليتها وتداخلها وتشابكها. فلا يوجد بلد في العالم لا يواجه اليوم قضيتة اللغوية الخاصة، لكن المشكلة تكمن في أسلوب معالجتها، أو بالأحرى في "مقدار الوعي بالمشكلة، ومقدار الجدية والهمة في معالجتها" (العروي، 1983، ص. 209). وحيث أن اللغة هي ذلك الحيز الذي يشترك فيه الإنسان مع العالم، فإنه لا يمكن تناولها بمعزل عن السياق الثقافي والاجتماعي الذي تنغرس فيه، أو بعيدا عن المتحدثين بها (Calvet, 2011)، حيث تظل "المرشد الرمزي للثقافة" (Sapir, 1968, p. 135)، ومن العناصر الأولى التي "تندرج في بناء الهوية الفردية والاجتماعية" (Blanchet et al., 2012, p. 134). ومن ثم فهي تندرج في سيرورات معقدة بفعل تدخل عوامل مختلفة، اجتماعية واقتصادية وسياسية، كما أن التعبير اللغوي يتأثر برهانات التواصل أو الصراع داخل المجموعة اللسانية الواحدة، أو بوجود احتكاكات مع مجموعات لسانية مغايرة أو مجاورة أو دخيلة. وعليه لا يمكن تناول الظاهرة اللغوية كبنية متجانسة ومتجردة عن الممارسات الكلامية (Blanchet, 2012)، ومعزولة عن السياقات التواصلية والاجتماعية. فاللغة، فضلا أنها

حامل للثقافة ورؤية للعالم وأداة لتشكيل الهوية الجماعية والثقافة، تُعد اليوم أداة سياسية بامتياز (Cordier, 2012)، ولا غرابة في ذلك، طالما أن "اللغة هي دائما سلطة وقوة، والكلام هو ممارسة لإرادة قوة..." (Barthes, 1984, p. 347)، وعلى أرضيتها تدور صراعات وتقوم علاقات القوة كما يظهر ذلك في السوق اللغوية. فهي كباقي الأنساق الرمزية، يقول بورديو (2001): "ليست فقط أدوات للتعبير عن الواقع، إنما تساهم في بناء الواقع" (ص. 41-42)، ومن ثم لا توجد اللغة "خارج العلاقات التاريخية والاجتماعية" (Calvet, 2012a, p. 54). وسيذهب بورديو أبعد من ذلك مؤكدا أن اللغة تُنجز وتقوم، ليس كعلاقة تواصل، أو مجرد كلمات تُلقى في سياقات محض لسانية، وتُفهم بموجب شيفرات أو سنن التواصل اللغوي المتواضعة، بل تتحدد كعلاقة اقتصادية تندرج ضمنها قيمة المتكلم (Bourdieu, 1984). نظريا، ومن وجهة نظر خطاب السياسة اللغوية، جميع اللغات متساوية لأنها لغات في النهاية، ما يستوجب معاملتها بنفس القدر من الاحترام، لكن الواقع يكشف أنها ليست كذلك من حيث القيمة السوقية أو من جهة الوظائف التي تؤديها (Calvet, 2014)، أو عندما تتحول إلى أداة لغزو السلطة واحتلال مواقع السيطرة، ما يجعل منها قوة للتحكم والهيمنة. فالنزاعات اللغوية كثيرا ما تُترجم الصراعات السياسية القائمة في بلد ما، كما أن النزاعات السياسية تنطوي دائما على صراعات لغوية حتى يقال أن حربا عالمية جديدة ستكون هذه المرة لغوية (Momha, 2014). فقد صارت اللغات حوامل سياسية وإيديولوجية تعكس صراعاتها ومنافساتها علاقات الغلبة والسيطرة بين الشعوب والجماعات المسيطرة وتلك المُسيطر عليها والمغلوبة، حيث الوقائع اليومية تشهد على أن سيطرة لغات الأقوياء (الانجليزية في المقدمة) لا تعكس تفوقا حضاريا فحسب، بل وأساسا تشكل تهديدا فعليا "للتنوع البيولوجي للغات" و"إيكولوجيا الثقافات"، كما يشيع التعبير اليوم عن ما نعيشه من تصاعد لموجة أنجلزة/ أمركة العالم، حيث تتركز الإنجليزية بين نسبة 2.5 بالمئة من اللغات التي يتحدث بها ما يناهز 90 في المئة من سكان الكوكب الأرضي. صحيح أن اللغات لا تقوم بالحرب، يقول كالفي، وهي ليست "بأسلحة حرب"، إنما لها مكانها في الصراعات الاجتماعية (Calvet, 2012 a)، ومن شأنها أن تغذي الحروب الثقافية التي تتحول في بعض الحالات إلى مواجهات دموية وحروب أهلية مدمرة. فهي أسلحة حرب رمزية تدور رحاها في ميدان "الهوية" المسيج بالأساطير والمحروس بالمقدسات، وبكفي لغو شعبي معين، أو تصريحات سياسي مخبول، ليشعل فتيل الحرب العسكرية والمواجهات الدموية على تخومه.

السياسة اللغوية وتهذيب الحرب

إذا كانت الحرب استمرارية للسياسة بوسائل أخرى، كما يقال، فإن استخدام السياسات اللغوية هو الشكل المتحضر للحرب بين اللغات (Phillipson, 2000)، وهذه الحرب إذا ما اندلعت فعلا فستتخذ شكل حروب أهلية (Calvet, 1987). غير أن السياسة اللغوية في شكلها المهدب قد تكون عبارة عن استراتيجية لتدبير الموارد اللغوية في بلد ما (Boukous, 1999)، خاصة في مجال التعليم، وبذلك فهي جزء من سياسة الدولة وأحد روافدها (Boukous, 1999). وتعد من الناحية المثالية، في نظر بوكوس (1999): "مذهبا شاملا يغطي المستويات الدستورية، المؤسساتية والاجرائية، المتمفصلة حول الدراسات العلمية للوضع السوسيو-لغوي السائد في المجتمعات اللغوية (...). وبالتالي فإن وظيفتها هي ضمان التدبير المنصف والعقلاني للموارد اللغوية لجميع مكونات الجماعة الوطنية" (ص. 105). لكنها غالبا ما تأتي في الواقع غير متناغمة في الدول الوطنية حديثة البناء، بسبب ثقل الميراث الاستعماري من ناحية، وفائض اللغات المتنافسة في السوق اللغوية من ناحية ثانية. أما كالفي فيرى أن السياسة اللغوية هي "جملة من الاختيارات الواعية المنفذة في ميدان العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية، وبشكل خاص بين اللغة والحياة الوطنية" (Calvet, 1987, p. 154-155). ومن ثم نجد أنماطا مختلفة لتصريف السياسة اللغوية، كالنمط اليعقوبي المتمركز الأحادي حيث تعتمد الدولة لغة واحدة، والنمط المركزي متعدد اللغات، ويتميز باعتماد لغة واحدة للدولة مع السماح باعتماد لغات جهوية، ثم النمط التعددي اللا متمركز الذي يستند إلى لغة رسمية لكل جهة، كما هو الحال في سويسرا، كما نجد أيضا النمط الثنائي الذي يعترف بلغتين رسميتين للدولة، وهذا حال المغرب منذ سنة 2011، حتى وإن ظل هذا الاختيار اللغوي بدون تفعيل عملي حقيقي. وإلى جانب الأنماط السالفة، نجد اتجاها عاما في السياسة اللغوية يتميز بطابعه الحمائي في مواجهة أخطار الابتلاع أو الاستيعاب الاستعماري، ويقوم على مجموعة من المبادئ السياسية والنظرية ترتبط أساسا بالموقفين الجيو-سياسي (المستوى الخارجي)، والحقوق (المستوى الداخلي) للدولة في تدبير مواردها اللغوية وخياراتها الرمزية في سوق المبادلات الدولية والاقليمية والوطنية. ويتعلق الأمر أساسا هنا بالدول المستقلة حديثا أو الأمم الفقيرة في مواجهة الدول الاستعمارية والامبريالية التي تسعى بكل الوسائل لضمان استخدام لغاتها أو فرضها على شعوب أخرى لتأمين مصالحها الاستراتيجية وتدفق بضائعها ورساميلها المادية والرمزية إلى الأسواق الخارجية. أليست "الامبرياليات اللغوية هي دائما علامات لامبرياليات أخرى ووراء حرب اللغات تجري حروب أخرى، اقتصادية، ثقافية، إلخ"؟ (Calvet, p. 279). ذلك صحيح بلا شك، إنما وجب التنبيه إلى بعض "البديهييات الخاطئة" التي تتغذى منها السياسات اللغوية الرامية إلى حماية اللغات الوطنية أو المهددة بالاختفاء في مواجهة سيطرة لغات الأقوياء، وبصفة خاصة الانجليزية على المستوى

العالمي اليوم، أو لغات المستعمر السابق في البلدان المستقلة حديثاً، وهي بديهيات تُصير الثقافي طبيعياً (Calvet, 2014)، حتى ولو كانت منطلقاتها ليست بالضرورة جميعها خاطئة.

السوق اللغوية بالمغرب

كيف تشكلت السوق اللغوية بالمغرب؟ ما هي أهم الشروط التاريخية والاجتماعية والسياسية التي كلفت قيامها؟ من يحدد قيمة المنتجات اللغوية فيها؟ لماذا يفضي التعدد اللغوي إلى المنافسة والصراع بدلا من التعايش والاعتناء المتبادل؟ كيف ينطوي الاختيار اللساني دائما على رهانات رمزية تتجاوز ما هو ثقافي بحث إلى ما هو سياسي وهوياتي؟ كيف تتسرب الاختيارات الإيديولوجية إلى النقاشات والسجلات حول استعمال اللغات وتقييم وظائفها المدرسية والتعليمية والتواصلية؟

مثل كل الأسواق اللغوية في العالم، تتميز السوق اللغوية المغربية بتجاوز وتعايش لغات تقوم بينها صراعات صامتة أحيانا، ومكشوفة أحيانا أخرى من أجل السيادة، وهي أيضا مسرح لانبعثات وتطلعات يرتبط بعضها بالإرث الاستعماري الحديث (الفرنسية بشكل خاص)، فيما أخرى تطل باستمرار من ميراث الوطنية المغربية (العربية المقدسة)، وتبدو في الظاهر أكثر تأثيرا في السياسة اللغوية المعتمدة من قبل الدولة، بينما واقع الحال يؤكد أن الفرنسية هي من يملك التأثير الفعلي في هذا الباب. وقد وجد البعض في تجدد الحرب القديمة بين العربية والفرنسية ما يدعو للقلق بشأن ما سيكون لها من انعكاسات مباشرة على مكانة ووضع اللغة الأمازيغية كلغة وطنية رسمية ثانية. وبشكل عام تعج السوق اللغوية بلغات وطنية مختلفة تتقدمها الدارجة بمختلف تنويعاتها المنطقية، ثم الأمازيغية بلهجاتها الثلاث الأساسية، والعربية الفصحى بوجهيها الكلاسيكي والوسيط، ثم لغات أجنبية تصدرها الفرنسية فالإسبانية، ثم الانجليزية ولغات أخرى أقل استعمالا. وفي ارتباط بالتعددية اللغوية، تزدهم السوق بالمواقف السياسية والإيديولوجية المرتبطة بالتنافس بين اللغات وتصنيفها وترتيبها، وبرهانات السياسة اللغوية الرسمية. وكأي سوق أخرى، تتواجد في السوق اللغوية منتجات "ثمينة" بجودة عالية وسعر مرتفع، في المقابل تعرض السوق منتجات "رخيصة" بسعر منخفض، سواء بسبب جودتها الضعيفة أو قيمتها المتدنية بموجب قانون العرض والطلب الذي يتحكم في تصريفها، أو لأنه جرى تبخيس سعرها بسبب تقلبات ظرفية جعلتها تفقد قدرتها التنافسية مع باقي المنتجات المعروضة، خاصة المستوردة منها من الخارج. وهكذا تقدم لنا السوق اللغوية المغربية منتجات متفاوتة في الجودة والقيمة مع أسعار متباينة تعرف بين الفينة والأخرى تقلبات مفاجئة بسبب تغيرات طارئة، أو دخول منتجات جديدة مجال المنافسة. وتستأثر السوق اللغوية بحصة مهمة من عمل النظام الرمزي (السخيري، 2011)، فيما تنشط على وقع تنافس قوي بين مختلف اللغات المعروضة يزداد حدة مع التغيرات الظرفية. وإذا كانت تشهد منذ زمن بعيد تمللا وتنافسا ناعما بين اللغات الوطنية من جهة، وبين هذه الأخيرة، أو على الأقل واحدة منها، واللغات الأجنبية التي تحظى بامتيازات رمزية وسياسية لا تخفى على أحد، فإنها بين الفينة والأخرى تشهد تصعيدا في الصراع والمواجهة بين اللغات الموجودة تبلغ درجة من التشنج والتعصب ما يوجي باندلاع حرب بين مكونات الهوية أو الكيان الوطني، كما بدا الموقف مع احتداد النقاش العمومي حول لغات تدريس المواد العلمية في المدرسة العمومية، موازاة مع تحضير ومناقشة القانون الإطار. غير أن المواجهة تحولت هذه المرة بين أنصار "فرنسة" تدريس العلوم بالمدرسة العمومية، وبين المثبتين باستمرار العمل بالتعريب المُفعّل منذ أزيد من عقدين، إلى صراع إيديولوجي وسياسي مكشوف الخلفيات والغايات، مع أن الاصطفاف في مثل هذه المواقف لم يكن يوما ما بريئا من الخلفيات الفكرية والاختيارات الإيديولوجية والأهداف السياسية، بل ولم يكن بمنأى عن الصراعات الطباقية بالمعنى العميق للكلمة. وفي ارتباط مع هذا الجدل، ولتجنب مخاطر الانزلاق إلى حرب هوياتية مدججة بأسلحة الفتك بالتماسك الاجتماعي، تتعالى أصوات التهدة لأجل رأب الصدع والتخفيف من حدة التوتر وتغذية أنواع من الخوف المرضي من اللغات (الفرنكوفوبيا والعربوفوبيا أو الأمازيغوفوبيا)، وهو ما من شأنه أن يؤدي إما إلى الانفجار الهوياتي أو الانكماش في هويات مغلقة، مع ما سينجم عن ذلك من عواقب وخيمة على مستوى الوحدة الوطنية واستقرار الكيان الوطني. ومن ثم فإن كل سياسة لغوية ناجعة لا تقتصر في تخطيط وتهئية البيئة اللسانية وتدريب أزماتها على المحددات الوظيفية والشكلية، بل لا بد وأن تأخذ بعين الاعتبار جملة من العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والديمقراطية واللسانية والحقوقية وغيرها (Boukous, 2018). وبينما يرى أغلب الفاعلين والباحثين أن ما يميز المغرب من تعددية لغوية هو القاعدة في التاريخ وليس الاستثناء (العروي، 2009)، وهي ظاهرة موجودة في المغرب والمشرق، بل وظاهرة كونية ودليل على الانفتاح الثقافي للكائن المغربي ومرونته اللسانية المحمودة (السخيري، 2011)، نجد البعض الآخر يصف الوضع اللغوي السائد بالمشوه الذي يجد تفسيره في مخلفات الاستعمار وسياساته الثقافية التي استهدفت إبقاء البلاد في وضعية تبعية وخضوع، تلك السياسات التي وجدت الرعاية التامة من قبل أجهزة الدولة، وأحيانا يذهب هؤلاء في منحى متطرف حين يشملون بوصفهم ذاك اللغة الأمازيغية ويرمون المدافعين عنها بالعمالة والشوفينية وتشجيع الفوضى اللغوية لغايات مشبوهة. لكن هناك من لا يرى الأمر استثناء أيضا فيما يتعلق ب"وضع الأمازيغية إزاء العربية، بل هو القاعدة في السياق التاريخي" (السخيري، ص. 54)، وأنه بالتالي ينبغي أن يقوم تحالف بين اللغتين

الوطنيتين لمواجهة الغزو اللغوي الأجنبي، مع الحرص على قيام عدالة لغوية تتأسس على الانصاف والمساواة بينهما، ونبذ جميع صور التعصب والتفوق والرفض المتبادل التي تغذيها النزعات المحافظة عند بعض المتكلمين من اللغتين. والواقع أن ما يروج بالسوق اللغوية يتأثر بشكل أو بآخر بتمثيلات اللغة من قبل الفاعلين أو المستهلكين (المنتجين) وخلفياتهم السوسولوجية، على نحو ما تعكسه تقييمااتهم وأحكامهم. فنجد أن وضع العربية على مستوى التمثيل يجعلها لغة الشرعية والدين، فيراها أهلها بأنها من المقدسات و"حاضنة الهوية وراعتها" (حميش، 2019)، بينما يراها المناوئون بأنها لغة ميتة وجامدة تخدم مصالح المتطرفين الدينيين بالدرجة الأولى. أما وضع الفرنسية فيجعلها لغة للهيمنة الاقتصادية والرمزية، فيُنظر إليها من قبل المستفيدين كلغة انفتاح وإغناء للهوية والثقافة، بينما يراها الخصوم لغة استيلاء وتغريب واستعمار. وكذلك يرى البعض الأمازيغية لغة الأسطورة والتاريخ والقرية، بينما المدافعون عنها يرون أنها لغة الشعب الأصلي التي دفعت الثمن من جراء سياسة لغوية أمعن في تهميشها وعزلها حتى يتسنى محو الهوية الثقافية للمغاربة وتجريدتهم من أهم سلاح لاستعادة ذاتيتهم المسحوقة. وإذا كانت كلا من العربية الفصحى والفرنسية تمثلان "اللغتين القويتين في السوق اللغوية للمغرب" (Boukous, 1995, p.61)، بحكم أنهما يحوزان على "أعلى المؤشرات في بورصة القيم اللغوية بالسوق المغربية"، إلا أن "عائدهما ليس لا متساويا ولا ثابتا" (Boukous, p.62)، كما أنهما لا يتوفران "لا على نفس القيمة الرمزية ولا على نفس الاستعمالات الاجتماعية" (Boukous, p.61). وبالطبع لا يعتبر ذلك أمرا ثابتا، بل يرتبط بموازين القوى التي تعرف تغييرات مستمرة بحكم تحسن أو تراجع مكانة مستعملي اللغتين في الحقل الرمزي للإنتاج الاجتماعي، أو تتعلق بالمتغيرات الظرفية والاقتصادية. ويتجلى التغيير بشكل خاص في الحقل المدرسي الذي يشهد تنافسا حادا ونزاعات متواصلة بين العربية والفرنسية، وهو ما انتهى مرة أخرى لصالح الثانية بعد حسم معركة تدريس العلوم باللغات الأجنبية، أي الفرنسية في واقع الأمر. ففي الواقع لا تمنح العربية نفس الحظوظ التي كانت وظلت تمنحها الفرنسية على مستوى سوق الشغل وولوج المناصب العليا بالنسبة للمتكلمين والعملاء الاجتماعيين، حيث تنفرد الثانية بقطاعات تعتبر أكثر مردودية تمنح للملتحق بها، ليس فقط أجرا محترما، بل وتتوجه برأسمال رمزي يعزز حظوظه في الالتحاق بمحافل النخبة والقرب من السلطة. وعلاوة على حيازة الرأسمال اللغوي والثقافي من المسار الدراسي، يرفع "المفرنس" من قيمة وأسهم الرأسمال الرمزي الاجمالي بالحصول على وضع جديد من المؤسسة التي منحته المنصب أو اللقب المستحق، أما العربية فترتبط تقليديا ببعض القطاعات الدينية والمهن التعليمية، وظلت بالتالي لغة نخبوية تشهد باستمرار تراجعاً على مستوى الأسهم في بوصة القيم اللغوية، ما يؤدي بالضرورة إلى تراجع قيمة الرأسمال الرمزي في سوق التبادلات الرمزية، بينما تستحوذ الفرنسية على القطاعات الاستراتيجية، كالاقتصاد والإدارة والتعليم العلمي والتقني العالي، و تحافظ على مكانتها كلغة ثانية في التعليم العام.

1- تعايش وصراع

فضلا عن تنوع هائل للمنتجات اللغوية المعروضة والمتداولة، تشهد السوق اللغوية المغربية تنافسا حادا بين خمس أقطاب متفاوتة من حيث القوة والحجم والامتداد الجغرافي في الخريطة اللسانية المحلية، وهو تنافس يخضع لمتغيرات عدة تجعله أحيانا يخرج إلى العلن، وأحيانا أخرى يتواصل في أشكال وصور متخفية ومضمرة في الخطابات الإيديولوجية والاختيارات السياسية. فعلاقات القوة بين اللغات المتنافسة ليست ثابتة، بل تخضع بدورها إلى تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والسوسيو- لسانية (Boukous, 2012). فمن حيث الأسبقية التاريخية يبرز القطب الأمازيغوفوني الذي تدور في فلكه عدد من اللهجات أو "مجموعات لهجية" (Quitout, 2001, p. 16)، وهي تمازيغيت، تريفيت وتشلحيت، وهو القطب الأعرق بلا منازع يغطي نسبة متحدثين تتراوح ما بين 20 و30 بالمائة (Boukous, 1995)، أو أقل حسب آخرين (Youssi, 1983)، ما يعني أنها لغة أقلية عددية، لكنها متجذرة في التاريخ، وهي المنافس الوحيد للدرجة المعربة على مستوى التواصل اليومي كلغة أم ولغة التعبير الهوياتي والثقافي؛ ويليه القطب العربوفوني بمختلف تفرعاته من اللهجات العاميات، وهو مكون للهوية المغربية بقوة الدستور وعوامل التاريخ والدين، وحظيت العربية الكلاسيكية ضمنه بعناية خاصة، رغم أنها عانت من تمييز لغوي مارسه ضدها الفرنسية في غالب الأحيان (السخيري، 2011)، وهي المعتمدة في المدارس والجامعات والمؤسسات الرسمية الأخرى والتعليم الديني، إلى جانب العربية الحديثة، أو "الوسيط" (Quintout, 2007, p. 81) المستعملة بوسائل الاعلام والتواصل والتخاطب الرسمي والإدارة. لكن "العامية"، كلغة شفوية غير مُعيرة، هي في الواقع لغة مشتركة بين الناطقين المزدوجين من الأمازيغ، وبين الناطقين بها بشكل أحادي، عربا كانوا أو مغربيين، رغم أنها تظل في النهاية تابعة للعربية لأنها لهجة متفرعة عنها، وبحكم علاقتها بها وانتشارها الواسع في المراكز الحضرية. أما القطب الفرنكوفوني فيأتي في الترتيب الثالث من حيث الامتداد في الخريطة اللسانية، ويتفوق على القطبين السالفين على مستوى الاستعمال في الإدارة والتعليم، ويأتي في المرتبة الثانية بعد العربية من حيث الاستخدام الكتابي، ويحظى بهالة من التفخيم النخبوي بفضل نفوذه الاقتصادي والسياسي ويترجم بوضوح علاقة التبعية لفرنسا (Boukous, 2008 ; Boukous, 2012)؛ ثم يحل رابعا القطب الإسبانونفوني، وهو محدود الانتشار حتى في المناطق التي كان يحتلها الاستعمار الإسباني في السابق، ولا يكاد تداول اللغة الإسبانية يلفت الانتباه مقارنة مع

الفرنسية، مع أن كلا اللغتين من المخلفات الاستعمارية؛ وأخيرا نجد القطب الأنغلو فوني الصاعد أو قيل التشكل، والذي يظل حتى الآن مجرد أمنية تصدح بها الأصوات الرافضة لاستمرار الخضوع للوبي الفرنكوفوني، لأن ملامح هذا القطب اللغوي لا تبدو جلية على مستوى التداول اللساني المحلي، على الرغم من أن نفوذ الانجليزية في العالم أمر واقع ولا يمكن الإفلات منه.

2- تثمين وتبخيص

تخضع اللغات لتسعير رمزي يتجاوز وظائفها الاستعمالية، بحيث أنها كمنتجات تعرض في سوق الخيرات الرمزية تتحدد بموجب قوانين تشكيل الأسعار (Bourdieu, 1977 ; Bourdieu, 1984)، ما يجعل منها في النهاية "رأسمالاً يُوقع المتكلم في البنية الاجتماعية" (Boukous, 2012, p. 5)، من خلال ما يوفره له من امتيازات وحظوظ تزيد أو تنقص بحسب قيمة اللغة التي يتكلم بها، أي قيمتها المتغيرة في سوق الخيرات الرمزية (Boukous, 2012). وإذا كانت السوق اللغوية لا تنحصر في وجود تنافس أو صراع بين لغيتين معياريتين، كالعربية والفرنسية، فإن المنحى الذي يطغى على النقاش العمومي في المغرب اليوم بخصوص المسألة اللغوية يكشف عن حرب مستعرة بين الاتجاهين التقليديين للصراع اللساني في هذا البلد، الاتجاه المحافظ والاتجاه الليبرالي الفرنكوفوني، وقد أخذت اليوم شكل المواجهة الحادة بين أنصار استمرار العمل بتعريب جميع المواد التعليمية من جهة، وأنصار العودة إلى تدريس المواد العلمية بالفرنسية من جهة أخرى. يعتبر الفرنكوفونيون ومحازبيهم أن التعريب فشل بشكل شامل، ليس لأنه لم يُستكمل على صعيد التعليم العالي، بل لاستحالة نقل "المضامين العلمية الصارمة باللغة العربية.. [إل]مليئة" بالمحافظة والأسلمة واللاهوت ("عصيد، 2019)، وحتى تأهيلها لذلك سيكون مكلفا اجتماعيا واقتصاديا، وهو ما يبرر في نظرهم المرور إلى اعتماد الفرنسية لربح الوقت والتكلفة. وإذا كان الاعتراف بفشل التعريب تتقاسمه اليوم أغلب التيارات، بما فيها المحافظة، فإن المدافعين عنه يعتبرون "أن التعريب أفضّل عن قصد وتعمّد" (الودغيري، 2019)، بعدما راكم المغرب خبرة وكوّن جيلا من المدرسين "القادرين على تدريس كافة المواد العلمية بالعربية والتأليف بها وإغناء العربية بالمصطلحات المناسبة، وكان من السهل تطويرها ونقلها إلى التعليم العالي بشكل تدريجي ومدرّوس ومخطّط له بعناية" (الودغيري، 2019)، وأن الحكم على التعريب بالفشل لا يستند إلى أي دراسة علمية منجزة أو حجة ثابتة، بل إن التعريب جاء في أعقاب "الإقرار بفشل المنظومة من طرف الدولة" (بوعل، 2019)، بعد سنوات من اعتماد الفرنسية، بينما العودة إلى الفرنسية غايتها تكريس التبعية للنموذج الكولونيالي وتعظيم مكاسب النخبة المتعلقة به، الاجتماعية والإيديولوجية، ومن ثم فهي ليس إلا عملية استثمارات مدرة للربح ورغبة في تثبيت اللولاء للمركز الاستعماري.

3- السوق المدرسية والأزمة اللغوية

إذا كان هناك من يرى أن المكان الملائم لقيام شراكة ممكنة بين اللغات وتأمين التعددية اللغوية الحية هو المدرسة، مع أنها تنجح إلى فرض الأحادية اللسانية بطبيعتها وللضرورة الاقتصادية (Chaudenson, 2006)، فإن البعض الآخر وجد أن الساحة التي يجري عليها الصراع اللغوي أيضا هي التعليم العمومي (Boukous, 2012)، خاصة الصراع الدائر بين الفرنسية والعربية، أو بين هذه الأخيرة والانجليزية في بلدان أخرى، وهو صراع يعكس تناقض مصالح المجموعات المتماهية مع هذه اللغة أو تلك. ولأن اللغة تشكل رأسمالاً يتيح للمتكمين الحصول على مكاسب مادية أو رمزية تتغير بحسب الظروف وموازن القوى وتقلبات السوق اللغوية، أو سوق الخيرات الرمزية بصفة عامة، فسنجد أن المتدربين هم "القطاع الاجتماعي الأكثر حساسية إزاء قضية التعريب" (Boukous, 1995, p. 51). وكأي حالة لغوية أخرى، تقع السوق اللغوية المدرسية تحت طائل ما يسميه بورديو بتأثيرات الهيمنة وعلاقات القوة الموضوعية للسوق اللغوية، وهو ما يستوجب الاهتمام أكثر بـ "الاستخدام المدرسي للغة" (Bourdieu, 1984, p. 97). فما يحدد وضع لغة ما، أي استخدامها في شروط وأوضاع محددة، لا ينحصر فقط في كفاءة المتكلم، كما يزعم تشومسكي، وإنما محصلة هذه الكفاءة وقوانين "السوق اللغوية" (Bourdieu, p. 98)، أي أداء الخطاب وشروط تلقيه في سوق تعج بالمنتجات المتنافسة من اللغات والخطابات المرسلة إليها من قبل متحدثين ومنتجين لا يوجدون في وضعيات اجتماعية متكافئة، حيث يخضع كل منتج لتقييم وتسعير. وتشكل الحالة المدرسية نوعا خاصا من الحالة اللغوية العامة، وهي ليست سوى "سوقا للتبادل مع شيء ما"، بتعبير بورديو. فعندما يقرر المتعلم أو الوصي عليه أن يتعلم هذه اللغة أو تلك، أو عندما تعمل وتناضل جماعة لغوية ما لكي تحظى لغتها بالأسبقية أو تمنح لها حظوة بين لغات التدريس، أو بين لغات التحدث الرسمي أو في المنابر والمنصات، في المناسبات الرمزية أو الخاصة، فإن ذلك يفترض أنها تدرك أو تفترض أن لغتها مفيدة، أي مدرة للربح (العلامات المدرسية مثلا في السوق المدرسية، التي تحدد مستقبل المتعلمين ودرجاتهم المهنية، وبالتالي مداخيلهم المادية مستقبلا). ولذلك عندما نتعلم لغة ما نتعلم معها في الوقت نفسه أنها مفيدة، أي نتعلم "شروط المقبولية لهذه اللغة" (Bourdieu, p. 98). ولا تعدو السوق اللغوية المدرسية في هذا الباب أن تكون حالة لغوية خاصة تفرض رقابتها على المتعلمين الذين لا ينقصهم الوعي بفرص الربح والخسارة بمجرد ما يلجونها (Bourdieu, 1984)، ومن ثم تُعد السياسة اللغوية في الحقل التعليمي أداة الانتقاء الاجتماعي والتحكم في تشكيل النخب وإعادة انتاجها، بقدر ما

هي استراتيجية للهيمنة الرمزية (Boukous, 1999). وإن "الأزمة اللغوية مظهر من مظاهر أزمة المؤسسة المدرسية"، يؤكد بورديو، وأزمة لغة التدريس، كما تطرح اليوم في الحالة المغربية، يجب أن تربط بأزمة المؤسسة المدرسية وأزمة السلطة السياسية القائمة، ومن ثم أزمة العلاقات الاجتماعية في التشكيلة الاقتصادية-الاجتماعية السائدة، بدل الهروب إلى المخرجات الإيديولوجية المبسطة للصراع، على نحو ما كشفه السجل الراهن والانشغال بتحقيق المكاسب السياسية الآنية.

اتجاهات الصراع اللغوي الراهن

كبلد مكبل بالإرث الاستعماري، يواجه المغرب تحديات بخصوص حماية أمنه اللغوي، منها ما يرتبط بتدبير التعدد في إطار سياسة لغوية عادلة، ومنها ما يتعلق بلغات التدريس التي هي اليوم في قلب الجدل العمومي والصراع اللغوي. وثم اتجاهان رئيسان يتنازعا حول نوع ورهانات السياسة اللغوية التي يحتاجها المغرب، خاصة في الحقل التعليمي، وهما الاتجاه المدافع عن التعريب الشامل، والاتجاه المدافع عن اعتماد الفرنسية في تدريس المواد العلمية أو "فرنسة" شاملة للتعليم والإدارة، وفي فلكه يدور دعاة اعتماد الدارجة المغربية كلغة تدريس. بينما اتجاه ثالث يحاول الخروج من الزاوية الضيقة التي وضع فيها النقاش حول مكانة اللغات الوطنية في التعليم العمومي ما يفتأ يدور في حلقة مفرغة. فما هي الحجج التي يستند إليها كل اتجاه في الترافع حول اختياره؟

التعريب أن اللغة العربية هي صمام أمان الاستقلال الثقافي والسياسي للبلاد، وكل محاولة لإبعادها وتهميشها على مستوى التدريس والإدارة والاعلام، يعتبر انتهاكا لحقوق الأغلبية الساحقة من المغارب، ومن ثم يظل التعريب مطلباً قومياً واستراتيجياً في الوقت نفسه (حمودي، 2019)، وأنه من الخطأ القاتل التفكير في التخلي عن اللغة العربية ورصيدها الهائل، لأن ذلك سيكون تفقيراً مهولاً لحياة المغاربة المادية والمعنوية، بينما المطلوب هو التدبير الاستراتيجي الناجع الذي يضع هذه اللغة في المكان الصحيح ويرتقي بها في المنظومة التربوية، مع مواصلة جهود تأهيل الأمازيغية لتصبح هي الأخرى لغة التعليم والبحث العلمي. ويعتقد هؤلاء أن سيطرة الفرنسية قاد إلى تهيمش العربية كلغة وطنية رسمية أولى، ما يستوجب تعريباً شاملاً وكلياً للتعليم، ومواصلة الجهود للارتقاء بوضع العربية في مختلف البرامج والسياسات العمومية والإدارة والمعاملات المختلفة، مع إنصاف الأمازيغية كلغة وطنية رسمية ثانية بحكم دستور 2011، واختيار الإنجليزية بدل الفرنسية، إذا كان لا بد لتدريس بعض المواد في التعليم العمومي. والغريب أن بعض الأصوات بهذا المعسكر تسير في اتجاه مختلف، فترى أن "الاسلام السياسي" هو من يقود المعركة الفعلية ضد اللغة العربية إخلاصاً لنهجه "الأممي" ومرجعية منظرية الكبار، وهو أكبر المستفيدين من تهيمشها وتضييق الخناق عليها ثاراً من خصمه القومي والعروبي العلماني، ولو بأثر رجعي، معتبراً أن تمرير القانون الإطار في عهد "حكم" حزب "العدالة والتنمية" دليل واضح على ذلك، بخلاف الذين رأوا في استهداف اللغة العربية في ظل حكومة الاسلاميين نوعاً من الابتزاز مارسه القوت الفعلية في الدولة لتقزيم مشروعهم السياسي من خلال ضرب أحد مقوماته الرمزية. بل ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى جمع الاسلاميين مع الفرنكوفونيين والأمازيغيين المتعصبين في سلة واحدة لما بينهم من مشتركات كثيرة تصب في تحقيق الهدف البعيد، وهو سحق التيار القومي، كي يخلو لكل طرف بعد ذلك الجو لتشغيل مشروعه الخاص.

أما أنصار "الفرنسة" فيرون أن لغة الضاد أبانت في التجربة العملية عن محدوديتها في نقل العلوم وتدريسها، وهو ما يكشفه التراجع الموهول في مستوى التحصيل العلمي بالمدرسة العمومية منذ الشروع في تعريب المواد العلمية، وأن مناهضة "الفرنسة" دليلاً على تثبيت طبقة مهيمنة مادياً ورمزياً بمواقعها المؤثرة باستعمال اللغة الفرنسية للحفاظ عليها، في مقابل حرمان الطبقات الشعبية من أن تصل إلى مواقع الطبقة المسيطرة بتجربتها من الموارد الرمزية قبل كل شيء، ومنها اللغة الفرنسية. وإذا كان صحيحاً أن اللغة هي رهان رمزي وطبقي في الصراع من أجل السيطرة والهيمنة والاستئثار بالمناصب والمواقع والامتيازات الطبقية، وأن من أخطر وظائف التعليم حجب الحقيقة الموضوعية لعلاقته ببنية العلاقات الطبقية، كما وصفها بورديو/ باسرون (Bourdieu & Passeron, 1970)، فإن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الباب هو: هل صحيح أن الطبقة (أو الطبقات) المسيطرة في المغرب هي من يدافع عن التعريب بغاية الحفاظ على امتيازاتها الطبقية واحتكارها للمناصب السياسية والوظائف السامية والتسيد الاقتصادي وحرمان الطبقات الشعبية والمسيطر عليها من الوصول إلى المواد المؤهلة للصعود إلى مواقعها؟

إن المفارقة التي تظهر في هذا الباب أن من استفاد من الامتيازات التعليمية والثقافية في عهد الاستعمار هم بالفعل أبناء أعوانه والأعيان وكبار التجار والملوك الكبار، بفضل دراستهم باللغة الفرنسية في المدارس العصرية التي أقامها المستعمر في الحواضر الكبرى، ومن ثم تحصيلهم للرساميل الثقافية والرمزية التي جعلتهم مهنيين لتعويض الفرنسيين في المناصب السامية والوظائف الإدارية بالمؤسسات العمومية وشبه العمومية المدرة للربح والجاه، وبقية المراكز الحكومية والمهن الراقية المكسبة للسلطة والنفوذ، غير أننا نجد أن النخبة التي تشكلت من ورثتهم وأبنائهم على التوالي هي من ينافح اليوم عن التعريب للحفاظ على امتيازاتها الطبقية الموروثة.

وبينما يلح أنصار "الفرنسة" على أن العودة لتدريس العلوم بالفرنسية سيسهم في الارتقاء بجودة التعليم وتقليص الفوارق الطبقية وتسهيل ولوج الجميع إلى سوق الشغل على قدم المساواة، يتجاهلون أن تملك اللغة الفرنسية، أو غيرها من اللغات المتفوقة في "السوق" (والفرنسية ليست كذلك اليوم على أية حال)، لن يغير من واقع عدم تكافؤ الفرص الموروث اجتماعيا في سيروية من إعادة الانتاج، كما وصفها بدقة بورديو في عدد من أعماله المشهورة، إذ لا تعدو هذه اللغة في الوقت الحاضر أن تكون علامة "تميز" في السوق الرمزية تتيح لممتلكيها نوعا من الواجهة الاجتماعية أو الإيحاء بذلك في غالب الأحيان. وفي حين أن واقع اللغات، المرتبط بشكل وثيق بموازين القوى الاقتصادية والاجتماعية، يكشف تقهقرا مستمرا للفرنسية في سوق الأعمال والتجارة والمبادلات العلمية والتكنولوجية، يستمر هؤلاء في العزف على وتر أن المدخل إلى المساواة بين الطبقات وتكافؤ الفرص بين المغاربة في التعليم وولوج المناصب والوظائف يمر بالضرورة عبر توحيد لغة التدريس، على الأقل بالنسبة للعلوم الدقيقة، باختيار الفرنسية بديلا للعربية "الفاشلة" و"العاجزة" عن مواكبة العصر وتطور العلم والتقنية، وهلم زعما. فبعدما أثمرت عملية تعميم التعليم و"فرنسة" تدريس المواد العلمية وصول العديد من أبناء وبنات الطبقات الشعبية إلى مواقع ومناصب عليا، يقول هؤلاء، تبين للطبقات المسيطرة أن "التعريب" هو الحل لفرملة هذا المسار والعودة إلى الأصل: الحفاظ على امتيازاتها الطبقية ورسم الحدود مع باقي الطبقات الأخرى، وإغلاق سوق الشغل والوظائف "النبيلة" والنخبوية في وجه "المعربين". فقد استخدم التعريب بشكل ذكي لتعطيل مجانية التعليم ودمقرطته وتعميمه (بودهان، 2019)، وبالتالي حرمان أبناء الطبقات الفقيرة من الصعود الاجتماعي بتجربتهم من الشواهد "المميزة" رمزيا بعدما استفادوا من قبل من ولوج المناصب العليا والارتقاء المهني في عهد "الفرنسة" المعممة بالتعليم العمومي، والتي يصفها هؤلاء بـ"الدمقرطة اللغوية"، لأنها سوت بين أبناء الطبقات الشعبية وأبناء الطبقات "العليا" في الحصول على نفس التعليم والشواهد. غير أن أصحاب هذا الطرح يتجاهلون أن تكافؤ الفرص الصوري هذا لا يلغي حقيقة اللامساواة الاجتماعية التي تتدخل في مسار التعليم وتبصم سيروية إعادة انتاجها، كما شرحها بورديو/ باسرون في "الورثة" (Bourdieu & Passeron, 1964)، حيث لا تجدي "الدمقرطة اللغوية" نفعاً في هذا الباب، سواء تحققت بالفرنسية أو غيرها. وضمن هذا المعسكر يتحرك أيضا تيار يدعو صراحة إلى اعتماد الدارجة أو العامية المغربية كبديل للعربية الفصحى بالتعليم، دون أن يخفي حماسه لفرنسة التعليم، إذ يجد في الحل الأول مقدمة للتخلص من تركة "التعريبيين" وإزالة العقبات أمام الفرنسية ليخلو لها المجال. وطبعاً لا تنقصه الحجة هو الآخر، تلك المتمثلة في صعوبات التواصل بين المعلمين والمتعلمين بسبب اختلاف اللغة المستعملة في الفصل عن تلك التي يتواصل بها التلاميذ في البيت، مع كل ما يترتب عن ذلك من هدر مدرسي أو تدهور المكتسبات. هذه الدعوة ليست بجديدة إذا ما تذكرنا محاولة الإدارة الفرنسية في الثلاثينيات من القرن الماضي ترسيم الدارجة المغربية كلغة وطنية قبل التخلي عن محاولتها لصعوبات تطبيقية حينها. وفي رد على تجدد هذه الدعوة ذهب البعض إلى التأكيد على أن ليس من مهام المدرسة تعليم الطفل اللغة التي يتحدث بها في البيت، وأن الدعوة للتدريس بالدارجة هي إما زائدة أو لها غايات أخرى، ومن شأن تصريفها أن يقوض الوحدة الوطنية، وسيحكم على المغرب "بالعزلة" [عن] باقي الدول العربية" (العروي، 2013)، وبالتالي فالمطلوب هو الاجتهاد لخلق لغة مدرسية وسيطة تجعل الفصحى أقرب إلى لغة البيت مما سيساعد على الحد من التنافر الذي يعيشه المتعلمون بين لغة التواصل الشفهي ولغة الكتابة، ومن ثم المطالبة بإصلاح شامل للغة العربية لردم الهوة بينها وبين لغة المعاملات اليومية في البيت والشارع والمصانع وغيرها خاصة مع وجود تقاربات بين الفصحى والدارجة (العروي، 2009)، مع التأكيد على أن نجاح هذه المهمة يستلزم ربط إصلاح اللسان بالقرار القومي لسلطة قوية "لها نفوذ على المجموعة القومية" (العروي، 1983، ص. 228)، مع قدر من الجرأة اللازمة وتحمل المخاطر التي ستلازم مثل هذا القرار. وإذا كان البعض يجد في اعتماد الدارجة ما من شأنه أن يقلص الفجوة بين الطبقات والفوارق على مستوى تكافؤ الفرص والمساواة في الولوج إلى المناصب بحيازة رأس مال لغوي مشترك، فضلا عن تحقيق غايات ثقافية وسياسية غير خافية في العلاقة مع التراث والاستغلال السياسي للدين، فإن آخرين يرون في ذلك مناورة استعمارية ودسياسة للإيقاع بين اللغة العربية الفصحى، ومن ثم إفساح المجال أمام الفرنسية وتمير المشروع الثقافي الاستعماري بكامل عدته. لذلك، ورغم تمرير القانون الإطار واعتماده رسميا، فإن المواجهة بين المدافعين عن التعريب وأنصار الفرنسية تتواصل إلى اليوم على منابر الاعلام، حيث يتبادل الطرفان الاتهامات بركوب النقاش حول اللغات لتصفية حسابات إيديولوجية قديمة، ومن ثم تغييب "المقاربة العلمية والتربوية المتأنية" ما يفسح المجال أمام "الغوغائية والتلويت الإيديولوجيين والمصالح الضيقة المعتمدة للمشهد اللغوي والثقافي" (الفهري، 2019). غير أن ثمة أصوات تقف في الوسط بين الاتجاهين، منها من يدعو إلى اعتماد ازدواجية لغوية تجمع الانجليزية إلى الفرنسية، مع إعطاء هذه الأخيرة الامتياز الموروث، ومنها من يدعو إلى القطيعة مع الفرنسية والمرور إلى تبني الانجليزية كلغة ضرورية بشكل متدرج، لأنها لغة النشر العلمي والاقتصاد والتجارة والتواصل الأكثر رواجاً ونفوذاً اليوم، دون المساس بمكانة اللغات الوطنية (العربية والأمازيغية) وحقوقها التاريخية والثابتة.

المدرسة العمومية وتناقضات السياسة اللغوية

إن ما تشكو منه السياسة اللغوية من تشوهات وترددات في حسم الاختيارات والتوجهات الاستراتيجية للدولة يلقي بظلاله على واقع المدرسة العمومية، لأن هذه المدرسة تشكو أصلاً من أعطاب هيكلية وتشوهات عديدة، منها ما ورثته من حقبة الاستعمار بحيث صارت "صورة مشوهة ومتخلفة من التعليم في فرنسا" (الجابري، 1985، ص. 172)، ومنها ما يرتبط بنتائج سياسة التسليح المفروضة والجاري العمل بها منذ سنوات (السخيري، 2013؛ السخيري، 2016). فأزمة النظام التعليمي ترتبط بشكل مباشر بتوجهات السياسة اللغوية المعتمدة (Boukous, 1999)، وأن ما يفسر تجدد النقاش حول الاختيار اللغوي بالمدرسة المغربية هو من جهة، عدم الانسجام بين لغة التدريس على مستوى التعليم الأساسي والثانوي (العربية)، ولغة تدريس المواد العلمية والتقنية بمؤسسات التعليم العالي العلمي والتقني (الفرنسية أساساً)؛ ومن جهة ثانية، ضعف القدرات والكفايات اللغوية في التعبير والتواصل والكتابة لدى أغلبية متخري المدرسة العمومية، وهو ما أدى إلى تعميق الفوارق بين الطبقات الاجتماعية بحرمان أغلبية واسعة من أبناء الطبقات الشعبية المكدسة بالتعليم العمومي من الحصول على موارد لغوية تمكنهم من تحسين فرص ولوج سوق الشغل أو بلوغ المناصب العليا، وبالتالي أضحت السياسة اللغوية غير المنصفة المتهم الرئيس بتكريس الوضع الحالي، بالرغم من أن "الميثاق الوطني للتربية والتكوين" أوصى في المادة 114 بتدريس الوحدات والمجزآت العلمية والتقنية بسلك البكالوريا باللغة التي تدرس بها التخصصات والشعب التي يتم توجيه التلاميذ إليها في التعليم العالي، مع العمل على فتح شعب اختيارية تدرس باللغة العربية، لكن من دون تفعيل، وهو ما أعاد مشروع القانون الإطار، بعد عقدين من الزمن، التذكير به من خلال ما أطلق عليه بالتناوب اللغوي (المادتين 32/31). وأن الارتباك والتردد اللذان رافقا النقاش العمومي لهذا المشروع، لدليل إضافي على ما نقول. واعتبر بعض أنصار التعريب أن الخلاف المستعر حول هذه القضية دليل على العودة إلى نقطة الصفر، وهو بمثابة انتكاس هوياتي ومعاكسة لما تم تحقيقه على المستوى الدستوري، طالما من المفروض أن القضية حسمت باختيار التعريب منذ سنوات. فالهرولة إلى فرض الفرنسية كلغة لتدريس العلوم يدوس على الشرعية الدستورية ويفرض واقعا لغويا باستغلال النفوذ المؤسسي أو الدعم الخارجي الخفي والمعلن. وبشكل صريح يتهم هؤلاء ما يقوم به اللوبي الفرنكوفوني بأنه إرادة فرض واقع لسني وثقافي على المدرسة العمومية، ليس من أجل الإصلاح المزعوم، وإنما لغاية تكريس واقع التبعية للمستعمر القديم/ الجديد على جميع الأصعدة، والبدء بضرب الاستقلال اللغوي للبلاد وتثبيت أركان التعريب الثقافي، بل ويوصف سلوك اللوبي المذكور بأنه انقلاب على التوافق الوطني المجسد في دستور 2011. (الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية [اومألغ]، 2019).

1- أزمة المدرسة المغربية والعدالة اللغوية

يعتبر المدافعون عن التعريب أن التصور الذي يُراد تمريره، من خلال مواد القانون الإطار ذات الصلة بلغات التدريس، يتجاهل الأبعاد المركبة للهندسة اللغوية (اومألغ، 2015)، وبهئي شروط الاختراق الكامل للكيان الوطني، وهو ما يعززه أيضا التوجه المملوم نحو الانفتاح على الثقافة المحلية، في إشارة إلى إدراج الدارجة أو العامية في المنظومة التعليمية. فلغة التدريس "ليست مسألة تقنية بحتة، بل هي قضية وجود الوطن ومنظومته القيمية المؤسسة على الوحدة في الانتماء الديني واللغوي والمجتمعي، وكل انقلاب على هذه المقومات تهديد لوحدة الوطن ووجوده". (اومألغ، 2017). والحال أن التوجه إلى "فرنسة" التعليم يوهم بأن أزمة المدرسة المغربية ذات طابع لغوي بحت، وهو ما يرفضه بقوة عدد من المثقفين والفاعلين المدنيين والحزبيين، معتبرين أن الأمر لا يعدو تصفية حساب مع العربية من خلال تكريس سيطرة الفرنسية في المحافل الرسمية المعاكس للتوجه الدستوري حول الثنائية اللغوية الرسمية (العربية-الأمازيغية)، بينما يرتبط التدهور الذي تشهده المدرسة العمومية على جميع المستويات في جانب أساسي منه بالوضع اللغوي "المشوه"، يقول هؤلاء. وحيث أن التقارير الرسمية تكشف الضعف في "مستوى التحكم اللغوي" (التقرير التحليلي، 2016)، بالنسبة للغتين العربية والفرنسية، فإن ذلك يعني أن التعريب لا دخل له في فشل المنظومة التعليمية. فالمشكلة تكمن أساساً في غياب "العدالة اللغوية" (المملكة المغربية، 2018) بسبب "الإجحاف اللغوي" الذي يطال الطفل المغربي كمظهر "للظلم المدرسي" (المملكة المغربية)، وعدم تكافؤ فرص الحصول على تربية جيدة، في ظل وجود فوارق صارخة بين من يتوفر على "الرصيد اللغوي الضروري للتواصل واكتساب المعارف"، وبين من يفتقر لذلك. كما يرتبط غياب هذه العدالة بتهميش اللغتين الوطنيتين العربية والأمازيغية، وفي الوقت نفسه بوجود تفاوتات بين الأطفال المغاربة من حيث التمكن من اللغات الأجنبية الوظيفية المرتبط بغياب العدالة الاجتماعية والمساواة بين الطبقات الاجتماعية، ما يستدعي إصلاحاً لغوياً يمنح كل لغة مكانتها المستحقة في نظام تربوي منصف يقوم على مبدأ "التنوع اللغوي"، ويعتمد "هندسة لغوية" بحسب الأسلاك التعليمية، بما يحقق في النهاية "الانصاف وتكافؤ الفرض في التمكن من اللغات"، والحفاظ على اللغتين الوطنيتين الرسميتين "في مستوى مكانتهما الدستورية والاجتماعية"، من خلال مواصلة جهود تنمية العربية و"تحديث مناهج وطرائق ومضامين تدرسيها"، وتهيئة اللغة الأمازيغية، مع "إرساء تعددية لغوية تدريجية ومتوازنة"، كما دعت إلى ذلك الرؤية الاستراتيجية للإصلاح (المملكة المغربية، 2015).

2- فشل التعريب وتناقضات السياسة اللغوية

تمثل السياسة اللغوية واحدة من أهم محاور السياسة العامة للدولة في أي بلد، وهي "مجموع الخيارات التي تحكم علاقات اللغة-ات/ البنية الاجتماعية بجماعة محددة؛ و(...) تهتم الاختيارات السياسية المتعلقة بوضع اللغات الموجودة، والمكانة التي تمنح لها، ولاستعمالاتها، وإدماجها ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية وللوسائل العملية الموضوعية رهن إشارتها" (Boukous, 1999, p.56). ورغم أن جماعات أخرى يمكنها التدخل أو التأثير بمواقفها أو مطالبها في بلورة السياسة اللغوية، مثل الجمعيات أو الجماعات الترابية وغيرها، فإن الراجح أن السياسة اللغوية ترتبط أساساً بتوجهات الدولة (Boyer, 2010). وقد انتشرت هذه التسمية في عقد السبعينيات من القرن الماضي بكل من الولايات المتحدة وأوروبا، بعدما سبقتها تسمية "التخطيط اللغوي" (Calvet, 1996). فمن حيث المبدأ تندرج السياسة اللغوية من وضع الاختيارات والمبادئ العامة، مروراً بتدبير الموارد اللسانية من خلال آلية التهيئة اللغوية، إلى التخطيط اللغوي الذي يروم النهوض بالوضع القائم للغات، بحسب السياقات السياسية والاجتماعية والثقافية الخاصة بكل بلد على حدة، أي بخصوصيته اللغوية من جهة، وطبيعة نظامه السياسي من جهة ثانية، بينما يمر تصريف كل سياسة لغوية بثلاث مراحل أساسية: بداية من التصور، فبلورة القرارات، ثم التطبيق أو التنفيذ، توازياً ثلاث خطوات على مستوى الأهداف المنشودة (Boukous, 1999): تتمثل أولها في تشخيص المشاكل من خلال آلية التحليل المنكب على الوضع السوسيو- لساني السائد في بلد ما، وهو ما يسمح بتعبئة موارد التصور العام للسياسة اللغوية المطلوبة، يليها تحديد التوجهات العامة واختيار الوسائل المناسبة لتصريفها، ثم أخيراً المرور إلى الفعل والتدخل على مستوى اللغات الموجودة في أفق تحقيق تنمية وطنية في أبعادها المادية والرمزية. وبالموازاة لا بد من التأطير الدستوري الذي يمنح للغات مكانتها ويحدد وسائل حمايتها ومؤسساتها وتنظيمها على جميع المستويات، بقدر ما يكون لها من الاعتراف أو يطالها من الإقصاء، وبالتالي اتخاذ ما يناسب على مستوى التخطيط اللغوي. وقد أسهمت السياسة اللغوية في المجال التعليمي المغربي في تعميق الفجوة الاجتماعية وعدم تكافؤ الفرص من خلال السماح بتواجد هيكلين تعليميين متوازيين ومتنافسين (Boukous, 1999)، أحدهما "مُعَرَّب" يعيد إنتاج النخب التقليدية في أحسن الأحوال، بأدوار هامشية وامتيازات في تراجع مستمر، والآخر "مفرنس" يكون نخبا عصرية وكوادر عليا تمتح من جميع أنواع الامتيازات المادية والرمزية، وتُفتح أمامها كل الأبواب لولوج مراكز القرار والسلطة والنفوذ الاقتصادي.

3- السياسة اللغوية بين الهوية واللسان

يشعر البعض من المغاربة، لكي لا نقول أغلبيتهم، أن ما يعيشونه على مستوى الواقع اللساني ينم عن أحادية لغوية مقنعة تتمثل في تكريس لغة معينة وإبعاد لغات أخرى من الحقل الرسمي أو الاستعمالات الحيوية في قطاعات التعليم والإدارة والاقتصاد والتواصل الخارجي وغيرها. فبالرغم من التنصيص الدستوري على الطابع الرسمي للغتين العربية والأمازيغية، فإن الواقع يفصح عن التمكين للغة الفرنسية في أهم المجالات وتفضيلها في المعاملات الرسمية والتخاطب الدبلوماسي دون اعتبار للشخصية الوطنية أو احترام لمبدأ السيادة اللغوية. ولذلك عندما نتحدث عن السياسة اللغوية في المغرب فإن أول ما يتبادر إلى الأذهان هو "التعريب"، على الرغم من أن تدبير الوضع اللغوي التعددي لا ينحصر في الإجابة عن المشكلات التي يطرحها استخدام اللغة العربية في المجالات الرسمية باعتبارها اللغة الرسمية للبلاد، إلى جانب الأمازيغية منذ إقرار دستور 2011، وجعلها بالتالي اللغة الوحيدة للتخاطب والمعاملات والتدريس. فالوضع الدولي الذي توجد فيه العربية، في نظر البعض، يدفع إلى الاعتقاد بأن تبني سياسية التعريب أمر غير محسوم بالنسبة للدولة، وهو ما يفسره أيضا التردد في تنفيذها وسيادة نوع من الازدواجية في المواقف تجاهها. وتاريخياً استند اختيار التعريب، في المغرب وباقي البلدان المغاربية، على إيديولوجيا لغوية ذات نزعة وطنية أو قومية صريحة، أخذت شكل شرعة للغة العربية والدفاع عنها باعتبارها حاملاً للتراث العربي الاسلامي ولغة للحدثة أيضاً (Laroussi, 2003)، فهي لغة إعجازية ومقدسة (الحجبة الدينية)، وجامعة موحدة لشعوب وأعراق مختلفة (الحجبة الثقافية) (Boukous, 2102)، وضامنة للكيان القومي (الحجبة السياسية)، أو هي الإسمنت الرمزي للأمة العربية (الحجبة الإيديولوجية) (Boukous, 2008)، ولغة حضارة عربية وناقل علوم ومعارف عظيمة في العصر الوسيط (الحجبة العلمية أو التاريخية). وقد تفاعلت وعكست هذه الإيديولوجيا الرهانات التي انطوت عليها السياسة اللغوية وهيكلت الحقل السوسيو- ثقافي باعتبارها تعبيرات لنزاع المشروعات متعددة المرجعية (Boukous, 1999)، ومن ثم جاءت سياسة التعريب لتثبت المشروع التاريخي والدستوري للعربية بإقرارها لغة وطنية ورسمية في الوقت نفسه (Boukous, 1999)، ما دفع البعض إلى الاشتباه في أن ذلك يعني نزاع المشروع عن أي لغة أخرى في السوق اللغوية، بما في ذلك الأمازيغية كأقوى ما يكتسب وضع اللغة الوطنية من الناحية التاريخية والفعلية. وقد أرسى "الفكر الوطني المغربي" منذ الحقبة الاستعمارية مشروعيتها على خطاب الهوية جاعلاً من التعريب أحد المبادئ الأربعة التي اعتمدتها "اللجنة الملكية لإصلاح التعليم" في أول اجتماع لها يوم 28 شتنبر 1957 (المجدوبي، 1981). وإذا لم يكن هناك من اعتراض شعبي فعلي على سياسة التعريب، فإن الكثير من خريجي التعليم العمومي من أبناء الطبقات الشعبية يشعرون بأنهم أضحو في مرمى نيرانها لقطع

الطريق على أي طموح في الترقى الاجتماعي، بينما تقول بعض القوى التقدمية أن التعريب مدخل أساسي لعدالة اجتماعية تبدأ من تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص على مستوى التعليم وتمر عبر تقليص الفوارق الطبقية. لا شك أن التعريب الذي نهجه المغرب هو "اختيار سياسي" (Boukous, 2012, p. 26) يروم استكمال الاستقلال السياسي باستقلال ثقافي ولغوي من خلال جعل العربية لغة رسمية لجميع المؤسسات العمومية، بما في ذلك على وجه الخصوص لغة أساسية ووحيدة للتدريس، ولعل المغزى السياسي للتعريب كان واضحا في الإطار الذي تبلور فيه (العروي، 1983)، وهو يتجاوز الجانب التقني، أي ما يتعلق بتأهيل اللغة وإعطائها مكانتها المستحقة مقارنة مع منافستها الفرنسية، إلى تعريب الهوية والثقافة، وهو ما يرفضه الأمازيغيون بشدة، لأنه في النهاية يروم مسح الهوية المغربية الحقيقية، علاوة على أنه "استراتيجية إيديولوجية (...). لإقفال المنفذ إلى التكوين التي ينتج النخب في البلاد" (Boukous, 1996)، ويناوئه أيضا الفرنكوفونيون لأنه يطاول بغائته الإيديولوجية معارقلهم الثقافية ويتهدد على المدى البعيد امتيازاتهم الرمزية والمادية، وبالتالي سيرفع أسهم أنصار التعريب الذين يشكلون "الذراع المسلح اللساني للنزعة العروبية" (Calvet, 2012b, p. 8). لكن البعد السياسي الآتي للمشكلة لا يجب أن يعمينا عن رؤية جانبها التاريخي، أي ارتباط اللغة بمستوى تطور المجتمع الحضاري، مثلما لا ينبغي أن نغفل عن حقيقة أن الدفاع عن التعريب هو فعل إيديولوجي يرتبط بسعي النخبة التقليدية لاستعادة ما ضاع منها إبان الحقبة الاستعمارية (Boukous, 1999)، مثلما تقوم الحجة أيضا على الإرادة السياسية للدولة لاستيعاب المجموعات الأثنية الأخرى وتجريدها من سلاحها الأساس، اللغة، بصرف النظر عن التوظيفات المشبوهة لبعض الأطراف لهذه الحجة.

ويقول أنصار التعريب أن ما حدث من انقلاب عملي على التوافق الدستوري بشأن الهوية المغربية، وسمح في النهاية بتمرير القانون الإطار المثير للجدل عبر المؤسسة التشريعية، هو نتيجة طبيعية لممارسات ظلت لزمان خارج نطاق المحاسبة، ومنها ما يوصف بالتزليل أو التأويل غير الديمقراطي للدستور من خلال القوانين التنظيمية والمراسيم والقرارات المختلفة، علاوة على الأفعال السياسية غير المتطابقة مع مبادئ الدستور وأحكامه العامة التي تأتي في الغالب تحت ضغط الأحزاب والقوى الموالية لمركز السلطة وأذرعها وأجنحتها الفرنكوفونية في الاعلام والأجهزة التنفيذية والهيئات العليا المكلفة بإصلاح منظومة التربية والتكوين، لأجل فرض تأويلها الخاص فيما يتعلق بالهوية المغربية، وهي نفس القوى النافذة التي وجدت نفسها في موقف هجومي عبر بوابة "وزارة التربية الوطنية" للدفع في اتجاه فرض الفرنسية كلغة لتدريس المواد العلمية على حساب اللغة العربية، أو بديلا للإنجليزية التي كان البعض يمني النفس باختيارها على الأقل للتخلص من سطوة الفرنسية التي طال أمدها. لذلك يؤكد "التعريبون" أن أي مسعى للتوافق على حساب ما يعتبرونه "ثوابت الأمة"، غير القابلة للتفاوض، هو أمر مرفوض لأنه محسوم دستوريا من خلال التنصيب على الطابع الرسمي للغة العربية، ما يستوجب النهوض بهذه اللغة وتأهيلها لتقوم بجميع وظائفها في مواجهة إرادة التهميش التي تسعى إلى حشرها في زاوية ضيقة، كلغة للتعليم الديني أو المناسبات الوطنية والدينية، دون إغفال الانفتاح على اللغات الأجنبية في المراحل الأولى للتعليم، كما أوصى بذلك "الميثاق الوطني للتربية والتكوين" (المملكة المغربية، 2000)، وفي مقدمتها اللغات الأكثر رواجاً في السوق اللغوية الدولية، عوض الانحياز للسافر للفرنسية وتمكينها من كل الامتيازات والحظوظ على حساب اللغات الوطنية في وقت تشهد فيه تراجعا وانكماشاً في عقر دارها.

خاتمة

هل ينتهي النقاش العمومي حول السياسية اللغوية في المغرب بعد المصادقة على القانون الإطار بغرفتي البرلمان وصدور نصه بالجريدة الرسمية، كما حدث مع عدد من القضايا الأخرى في السابق، أم أن الأصداء التي خلفها في الصحافة الدولية ستكون هذه المرة حافزا على مواصلة المعركة، على الأقل بالنسبة للطرف الخاسر؟ إذا كنا قد أكدنا في مقدمة هذه الدراسة على استمرار المناوشات بين التيارين الرئيسيين في النقاش العمومي حول مسألة لغات التدريس، مثلما ظهر مع ردود الفعل الأولى لجهة مناهضة "الفرنسة" التي تم الاعلان عن تأسيسها بمبادرة من عدد من الفعاليات والشخصيات الوطنية والجمعيات والأحزاب السياسية، فإن الراجح أن مصير النقاش سيكون كمصير غيره من النقاشات والمعارك التي دارت حول قضايا حساسة خلال العقود الماضية على الأقل، مثل الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، والحريات الفردية، وعلاقة الفنون بالأخلاق والدين، وغيرها، إذ نسي الكثيرون اليوم حتى طبيعة الانقسامات التي أحدثتها داخل المجتمع، وإن كانت تلك القضايا تعود إلى الواجهة أحيانا مع وقوع حدث طارئ أو تصريح مستفز من جهة معينة، ثم تختفي سريعا وسط الصخب الاعلامي والمناوشات على منصات التواصل الاجتماعي، أو أحيانا بتدخل "السلطة العليا" عن طريق ما يسمى بالتحكيم، فيقضى "الأمر الذي فيه تختضمان".

قائمة المراجع

1- المراجع بالعربية

- بودهان، محمد، (2019، أغسطس 27). التعريب كخدعة للحفاظ على الامتيازات الطبقية (1/2)، الحوار المتمدن، العدد 6333. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=647>
- بوعلي، فؤاد. (2019، شتنبر 12). جهات أفشلت التعريب .. وحمودي يوزع "صكوك العلمية"، هسبريس <https://www.hespress.com/interviews/443961.html>
- بلاغ الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية. (2015، مارس 22) <https://iitilaf.org>
- بيان الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية. (2017، أكتوبر 12) <https://iitilaf.org>
- بيان المؤتمر الوطني السادس للغة العربية. آخر تحديث (2019، مارس 22) <https://iitilaf.org/>
- الجابري، محمد عابد. (1985). من أجل رؤية تقديمية لبعض مشكلاتنا الفكرية والتربوية (ط. 5). دار النشر المغربية.
- حميش، بنسالم. (2019، أبريل 16). أعطاب أحزاب مغربية .. احتباس سياسي وضلال لغوي. هسبريس <https://www.hespress.com/orbites/428958.html>
- حمودي، عبد الله. (2019، ماي 4). لغات التدريس في المنظومة التربوية المغربية.. خطر المزايدات. لكم <https://lakome2.com/point-de-vue/115937>
- السخيري، عبد المجيد. (2011). القضية الأمازيغية وحقوق الانسان، نقض النظام الرمزي السائد. مجلة نوافذ، 14(49-50)، 64-35.
- السخيري، عبد المجيد. (2013). المدرسة العمومية والمدرس(ة) في العصر الامبريالي المعلوم والتسليع المعمم. مجلة نوافذ، 14(53-54)، 39-13.
- السخيري، عبد المجيد. (2016). المدرسة العمومية: التربية والتعليم في مهب العولمة الرأسمالية. مجلة الطريق، 75(16)، 55-30.
- العروي، عبد الله. (1983). ثقافتنا في ضوء التاريخ. دار التنوير للطباعة والنشر.
- العروي، عبد الله. (2009). ديوان السياسة. المركز الثقافي العربي.
- العروي، عبد الله. (2013، نونبر 20). التدريس بالدارجة يروم تقويض الوحدة الوطنية(حوار، ج. 1). جريدة الأحداث المغربية. 1-3.
- عصيدة، أحمد. (2019، غشت 24). العربية تُنافي العلم .. والمجتمع غارق في القرون الوسطى. هسبريس <https://www.hespress.com/societe/442273.html>
- الفهري، عبد القادر الفاسي. (2019، أبريل 3). "الظلم اللغوي" و.."فرنسة التعليم" بالمغرب. هسبريس <https://www.hespress.com/orbites/427504.html>
- المجدوبي، محمد. (1981). إشكالية التعليم بالمغرب واقعها وافاقها، مجلة المشروع، 2(4)، 94-71.
- المملكة المغربية. (2000). الميثاق الوطني للتربية والتكوين. اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين.
- المملكة المغربية. (2015). من أجل مدرسة الانصاف والجودة والارتقاء، رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.
- المملكة المغربية. (2016). البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات تلامذة الجذع المشترك، التقرير التحليلي. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. PNEA.
- المملكة المغربية. (2018). مدرسة العدالة الاجتماعية، مساهمة في التفكير حول النموذج التنموي. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
- الودغيري، عبد العلي. (2019، أغسطس 23). تمنيتُ لو قالها غيره. هوية بريس <https://howiyapress.com> عن-الوزير- خالد-الصمدي-وقانون-فرنسة-الت/

2- المراجع الأجنبية

- Barthes, R. (1984). Le bruissement de la langue. Éditions Seuil.
- Blanchet, Ph. (2012). La linguistique de terrain, méthode et théorie. Une approche ethno sociolinguistique de la complexité. Presses Universitaires de Rennes.
- Blanchet, Ph., Kebbas, M., & Kara, A-Y. (2012). Pluralité linguistique et démarche de recherche, Vers une sociolinguistique complexifiée, Cahiers internationaux de sociolinguistique 1 (2), 7-10. <https://doi.org/10.3917/cisl.1201.0007>
- Boukous, A. (1995). Société, langues et cultures au Maroc. Enjeux symboliques. Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines-Rabat.

- Boukous, A. (1996). La politique linguistique au Maroc : enjeux et ambivalences, in Julliard, C, & Calvet, L-J (Ed.), Les politiques linguistiques, mythes et réalités (pp.63-72). Éditions, AUPELF-UREF.
- Boukous, A. (1999). Dominance et différence, Essai sur les enjeux symboliques au Maroc. Éditions Le Fennec.
- Boukous, A. (2008). Le champ langagier : Diversité et stratification, *Asinag* (1), 15-37.
- Boukous, A. (2012). Revitalisation de la langue amazighe, Défis, enjeux et stratégies. Institut royale la Culture Amazighe, Série : Etudes N° 32.
- Boukous, A. (2018). Essais de politique et d'aménagement linguistiques. Institut Royal de la Culture Amazighe, Série Eudes et Recherches.
- Bourdieu, P. & Passeron, J -C. (1964). Les héritiers. Les étudiants et la culture. Les Éditions de Minuit.
- Bourdieu, P. & Passeron, J -C. (1970). La reproduction. Les Éditions de Minuit.
- Bourdieu, P. (1977). L'économie des échanges linguistiques, in *Langue française, Linguistique et sociolinguistique*, 34, 17-34. doi : <https://doi.org/10.3406/lfr.1977.4815>
https://www.persee.fr/doc/lfr_0023-8368_1977_num_34_1_4815
- Bourdieu, P. (1984). Questions de sociologie. Les Éditions de Minuit.
- Bourdieu, P. De Swaan, A., Hagège, H., Fumaroli, M., & Wallerstein, I. (2001). Quelles langues pour une Europe démocratique, *Raisons politiques*, 2(2), 41-64.
- Boyer, H. (2010). Les politiques linguistiques, *Mots, Les langages du politique*, 94, 67-74. <https://doi.org/10.4000/mots.19891>
- Calvet, L-J. (1979). Linguistique et colonialisme. Petit traité de glottophagie. Petite Bibliothèque, Payot.
- Calvet, L-J. (1987). La guerre des langues et les politiques linguistiques. Payot.
- Calvet, L-J. (1996). Les politiques linguistiques. PUF.
- Calvet, L-J. (2011). La sociolinguistique. PUF.
- Calvet, L-J. (2012.a). Des frontières et des langues. Entretien avec Thierry Paquot, *Hermès* 2 (63), 51-56.
- Calvet, L-J. (2012.b). Linguistique et colonialisme, 1974-2012. Un entretien avec Louis-Jean Calvet, Cécile Van den Avenne, *Glottopol, Revue de sociolinguistique en ligne*, 20, 6-18. <http://www.univ-rouen.fr/dyalang/glottopol>
- Calvet, L-J. (2014). Mondialisation, Langues et politiques linguistiques:Le versant linguistique de la mondialisation. In LÚCIA JACOB D. M (Ed.), *Pesquisas en didactica de linguas estrangeiras : grandes temas*, éd.bilingue, (pp.111-128). UFMG .
- Chaudenson, R. (2006, Juin- Juillet 30-3). Intervention sur « La disparition des langues », Document N° 44, Assemblée parlementaire de la Francophonie, XXXIle, Rabat.
- Cordier, L(2012). Les langues du pouvoir .La langue comme outil de puissance: L'exemple de l'espéranto dans les jeux de pouvoir linguistiques européens. [Mémoire soutenu le 6 septembre 2012]. Université Lyon 2. Institut d'Eudes Politiques de Lyon.
- Laroussi, F. (2003). Glottopolitique, idéologies linguistiques et Etat-Nation au Maghreb, *Glottopol. Revue de Sociolinguistique en Ligne*, 1, 139-150. <http://www.univ-rouen.fr/dyalang/glottopol>
- Momha, M. (2014 mai 6). Mondialisation, langues et politiques linguistiques: Analyse de l'influence des langues dans les systèmes de pensées et la politique des organisations internationales <http://momhamart.canalblog.com/archives/2014/05/06/29815420.html>
- Phillipson, R. (2000). Linguistic imperialism. Oxford University Press.
- Quitout, M, (2001). Parlant L'arabe Dialectal Marocain. L'Harmattan.

- Quitout, M. (2007). Paysage linguistique et enseignement des langues au Maghreb Des origines à nos jours (L'amazighe, l'arabe et le français au Maroc, en Algérie, en Tunisie et en Libye). L'Harmattan.
- Sapir, E. (1968). Linguistique. Les Editions de Minuit.
- Sefrioui, K. (2018). Maroc: La guerre des langues ? Collectif. Éditions En toutes Lettres.
- Youssi, A. (1983). La triglossie dans la typologie linguistique. La linguistique. 19 (2), 71-83.
<https://www.jstor.org/stable/30248929>